

الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا

للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)

م . رباح جميل سعدالدين

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الموصل

برزان منشد صالح نايف

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/١٠/١

تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/١٢/٣

المستخلص:

يتناول البحث الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية عرفها العالم وتعامل معها وعلى اساسها بنيت الشراكات والتحالفات بين دول العالم، وعنصرها اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في القطاع الصناعي، وبناءً على ما تقدم افترض البحث ان الاستثمار الاجنبي المباشر ذو تأثير ايجابي كبير في اداء القطاع الصناعي، معبرا عنه بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي ولتحقيق تلك الفرضية، اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي، فضلا عن استخدام التحليل الاحصائي الكمي بالإشارة الى الاقتصاد التركي للمدة الزمنية الممتدة من ١٩٨٠-٢٠١٠، وقد شمل البحث محورين، اهتم الاول بالاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر، في حين ركز الثاني على الاطار العملي لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في اداء القطاع الصناعي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract

This research deals with foreign direct investment as an economic phenomenon known to the world and deals with it and on the basis of which was built partnerships and alliances between countries of the world, it is a key element in the process of economic development and access to advanced technology used in the industrial sector Based on the foregoing the research suppose show foreign direct investment as asignificant positive impact in the performance of the industrial sector expressed as a value-added of the industrial sector To achieve that hypothesis, the researcher adopted the analytical method descriptive method as well as the use of statistical quantitative with reterence analysis, reference to the Turkish economy for the time period from 1980-2010 the researchincluded two sections section has included research the first framework is the care of theoretical and conceptual direct Foreign Investment, while the second section focuses on the practical framework for measuring the impact of FDI in the performance of the industrial sector the research has come to a set of conclusions and recommendations .

المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الأساسية التي تعول عليها الدول لتمويل وتطوير برامجها التنموية في شتى القطاعات الاقتصادية، وله دور بارز في معالجة المشكلات الاقتصادية

على المستوى الكلي كالبطالة والتضخم والركود وانخفاض أسعار المنتجات الأولية والتي تؤدي إلى ضعف في الميزانية العامة لدى هذه الدول، ومن جانب آخر لم يعد ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها أحد مظاهر الهيمنة الاستعمارية ووسيلة لنهب ثروات الشعوب، بل أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة ضرورية وفعالة في زيادة القيمة المضافة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي غدت هدفاً منشوداً لكثير من الدول المتقدمة والنامية منها، وذلك عن طريق اللجوء إلى سياسات تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية كإلغاء الضرائب وتقديم التسهيلات لها، لأن دول العالم ولاسيما النامية منها بدأت تؤمن بالنتائج الإيجابية للاستثمار الأجنبي وأخذت تسعى للوصول بشتى الطرق والتنافس على استقدامه بوسائل عديدة وبغية العمل على تحسين وتطوير القطاع الصناعي في الدول النامية ومنها تركيا دولة العينة، بات من الضروري التعرف على دور الاستثمارات الأجنبية في إمكانية القيام بدور اقتصادي مهم في زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وبالوقت ذاته المضي قدماً في التوجه نحو الحداثة ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال . وهنا تثار اسئلة جوهرية ومن المحتمل الاجابة عليها ، ما هو مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ؟ وما هي اشكاله؟ وما هي محدداته و أدواته وسلبيات وإيجابيات ذلك الاستثمار ،وما هو تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على القطاع الصناعي؟ هذا ما سنحاول توضيحه في بحثنا هذا.

مشكلة البحث:

يمثل القطاع الصناعي الشريان الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ونظراً للدور الذي يؤديه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توجهت تركيا إلى تعزيز دور هذا القطاع، ومنحه العديد من الامتيازات، وتشجيعه عن طريق زيادة استثماراته المحلية فضلاً عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية . والسؤال المطروح هل ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها اثر سلبي ام ايجابي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي؟

هدف البحث:

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو معرفة مدى ونوعية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة للقطاع الصناعي للاقتصاد التركي وذلك للمدة من (١٩٨٠-٢٠١٠).

فرضية البحث:

تتطلب الدراسة من فرضية رئيسة مفادها ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي وبالتالي تحقيق التطور للاقتصاد التركي ككل.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي لبيان مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي فضلاً عن المنهج الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي اعني في تركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)، اذ تضمن البحث مبحثين اساسيين تناول الاول، الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر، وركز الثاني على الاطار العملي لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في اداء القطاع الصناعي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠).

المبحث الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: المفهوم :-

ان مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر قديم نوعاً ما و يعود إلى القرن التاسع عشر، اذ تركزت الاستثمارات الأجنبية في قطاعات المعادن، والزراعة، وقطاع الخدمات العامة ، وقد شهد القرنان العشرون والحادي والعشرون تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و تشير الاتجاهات الحديثة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر اصبح من الموضوعات المهمة التي تتبوأ مكاناً رئيساً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ،كونه يمثل اهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ،كما يعد احد العوا مل المؤثرة في الطاقات الانتاجية، واذ لا يوجد انتاج ولا يمكن التفكير بزيادته الا بزيادة الاستثمار ، وبهذا يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مصادر تمويل الدولية ولاسيما في السنوات الاخيرة ،ويتوقع ان يحتل هذا المصدر اسبقية على المصادر التمويلية الدولية الاخرى، ولاسيما في الدول التي لا تتوفر فيها موارد مالية (المرتضى، ٢٠٠٦ : ١٩)، والاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر هو لغرض سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات لكونه وسيلة مكملة للاستثمار المحلي فضلاً عن كونه طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة .

(السعيد، ٢٠٠٧: ١٤)، ويمكن ان يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة س واء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات.(الجبوري، ٢٠٠٨: ١١)

اما تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية فقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر، على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة التحكم الاداري بين مؤسسة في بلد ما في القطر ومؤسسة او وحدة انتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار الام) (السالم، ٢٠١١: ٥٤)

ثالثاً: اشكال وانواع الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاستثمار الاجنبي المباشر له العديد من الاشكال والانواع اهمها:

١- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي: يعد من ابرز اشكال وانواع الاستثمار الاجنبي المباشر واكثرها تفضيلاً لدى الشركات متعددة الج نسيات ، والتي تمتد الى عدة دول عن طريق فروعها المختصة في الانتاج او التسويق او غيرها من انواع النشاط الانتاجي او الخدمي ، ويتميز بكبر حجم انتاجها، و احتكارها لأساليب الانتاج والتكنولوجيا الحديثة ، كما انها تدار من مركزها الرئيس في البلد الام ومن المأخذ على هذا الشكل هو التخوف من التبعية الاقتصادية . إلا ان الدلائل العلمية تشير الى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في العديد من دول العالم واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات (الخرجي، ٢٠٠٨: ٩٣)

٢- الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات اليها دون رسوم او تعريفات كمركية وتقوم لاحقاً بأعاده تصدير المنتجات والسلع منها مع اجراء بعض التعديلات عليها وتكون المنطقة الحرة محدودة جغرافياً بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدول المضيفة، اذ يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الاخرى من الدولة المضيفة ومن اهم هذه الحوافز : (صالح، ٢٠٠٥، ٢٢-٢٣)

أ- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة وتسهيل اجراءات اقامة المشاريع .

ب- حرية تحويل الارباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة .

ج. انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادة ما تقع في نقاط المواصلات المهمة ولاسيما الموانئ القريبة من اسواق الاستهلاك.

٣- الاستثمار المشترك: ان هذا الاستثمار يتم بين طرفين او اكثر بصفة دائمة في ملكية

المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الادارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلاقات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية: (نزاري، ٢٠٠٨: ٢٤)

أ- الاتفاق طويل الاجل بين طرفين استثماريين احدهما محلي والآخر اجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصاً لاكتساب الخبرات الاجنبية المطلوبة.

ب- ان المستثمر المحلي قد يكون شخصية معروفة تابعة للقطاع العام او الخاص.
ج- المشاركة في مشاريع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في راس المال من قبل المستثمر الاجنبي او المحلي بل يكون عن طريق الخبرة او المعرفة ، كما يمكن ان تأخذ المشاركة تقديم المعلومات او المعرفة التسويقية.

د- يكون لكل طرف من اطراف الاستثمار الحق في المشاركة في ادارة المشروع.
هـ- قيام احد المستثمرين الاجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك

وان هذا النوع من الاستثمار يعد اكثر قبولا لأسباب سياسية واجتماعية ، اهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد المحلي للبلد وفي زيادة رؤوس الاموال والتنمية التكنولوجية وتكوين فرص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات

٤- **الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية :** (العبد، ٢٠١١: ٣٧) يعرف هذا الاستثمار بالاستثمار الاجنبي المباشر في شكل عقود امتياز قائم على البناء والتشغيل والتحويل لمدة تتراوح بين (٢٠-٥٠) عاما ويوجه هذا الشكل الى مشاريع البنية الاساسية مثل بناء محطات الكهرباء والمطارات والطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على ان يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع او الحكومة ، وهذا النوع مفيد للطرفين اذ ان الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الاساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها اليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الاجنبي ان تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز.

٥- **الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع :** (سلمان، ٢٠٠٩: ٢) وهي اتفاقية بين الاطراف المتعاقدة (الطرف الاجنبي والطرف المحلي)، وقطاع خاص او قطاع عام وعلى اساس هذا الاتفاق يزود الطرف الاول الطرف الثاني بمكونات المنتج الصناعي ويتم تجميعه ليصبح منتج نهائي لدى الطرف الثاني، هذا من ناحية او قد يكون على شكل تزويد الطرف الاول للطرف الثاني بالخبرات والتكنولوجيا اللازمة لإتمام العملية الانتاجية وهذا ما ين تشرف في الدول النامية، كما ان للاستثمار على العموم يكون في العديد من الادوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين الاجانب لحيازة اصل معين وهي كثيرة جدا ولكن يمكن استعراض اهمها ،بحسب اهميتها في الاقتصاد الوطني وهي كما يلي:

أ- **السوق الحقيقي للقطاعات الرئيسة :** (العبيدي، ٢٠١٢: ٣١): يعد الاستثمار في السوق الحقيقي من اكثر ادوات الاستثمار انتشارا، وتشمل الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي ويمتاز هذا النوع

من الاستثمار بمجموعة من الخصائص من اهمها ان يحقق عائدا معقولا ومستمرًا ويتمتع بهامش كبير من الامان ، فضلا عن الحق في ادارة اصوله الانتاجية من قبله او من يفوضه، ويوظف الجزء الاكبر من العمالة الا ان هذا النوع من الاستثمارات لا يخلو من عيوب اهمها انخفاض درجة السيولة ولاسيما المشروعات المرتبطة بقطاعات الاقتصاد الرئيسة والمتمثلة بالصناعة والزراعة والخدمات، كونها اصول غير قابلة للتسويق السريع.

ب-السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها اداة صالحة للاستثمار قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الاوراق المالية، وهناك بورصات متخصصة مثلا بورصة للقطن في مصر وفي نيويورك وغيرها، ويتم التعامل بين المستثمرين في اسواق السلع الاقتصادية عن طريق العقود وخاصة العقود المستقبلية، ومن مزايا هذا النوع من ادوات الاستثمار انه يتمتع بدرجة عالية من السيولة والاسعار فيه تكون معلنة ولا تخضع لأي مساومة، كما يحدث في مجالات الاستثمار الاخرى (مطر، ٢٠٠٩ : ٨٤)، ومن عيوبه ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن عدم قابلية السلعة الغذائية للخبز، وارتفاع كلفة الخزن وروح المضاربة تكون عالية لدى المتعاملين بهذه السلع، كون مرونة الطلب لها مرتفعة وتستهلك من قبل شريحة واسعة وغالبا ما تقوم الدول او المنظمات العالمية بوضع حدود عليا ودنيا لأسعار هذه السلع حماية للمستهلك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (ال شبيب، ٢٠٠٩ : ٥٨).

السهم العادي والسهم الممتاز كلاهما اداة ملكية ولكن السهم العادي في نهاية كل سنة مالية يمكن ان يحقق ارباحاً او خسارة ان كان ربحا سوف يقسم الربح على مجموع عدد الاسهم المملوكة وان كان خسارة فأقصى خسارة يمكن ان يحققها هي مقدار الاسهم المملوكة لكل مساهم اما بالنسبة للأسهم الممتازة فهي تجمع بين مميزات الاسهم العادية والسندات.

ج-الاوراق المالية: تعد الاوراق المالية من اهم ادوات الاستثمار في الوقت الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر المحلي والاجنبي وهي لا تتوفر في ادوات الاستثمار الاخرى، وتختلف الاوراق المالية فيما بينها من زوايا عدة فمن حيث الحقوق التي توفرها لحاملها هي ادوات ملكية مثل الاسهم والتعهدات ومنها ما هي اداة دين كالسندات واختلاف من حيث الدخل المتوقع منها، إذ هناك اوراق مالية متغيرة الدخل كالسند الذي يتحدد بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية ، اذ ان السهم العادي والسهم الممتاز كلاهما اداة ملكية ولكن السهم العادي في نهاية كل سنة مالية يتميز بأنه يمكن ان يحقق ارباحاً او خسارة ان كان ربحا سوف يقسم الربح على مجموع عدد الاسهم المملوكة وان كان خسارة فأقصى خسارة يمكن ان يحققها هي مقدار الاسهم المملوكة لكل مساهم اما بالنسبة للأسهم الممتازة فهي تجمع بين مميزات الاسهم العادية والسندات، فضلا عن الاختلاف في درجة

الامان التي يتوفر لحاملها فالسهم الممتاز على سبيل ١ لمثال يمكن حمله امانا اكثر من السهم العادي، ولكن أيا منها اقل امانا من السندات المضمون بعقار كونه يوفر لحامله حق حيازة الاصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع . (اسماء وآخرون، ٢٠٠٧ : ٤٢) ومن مميزات الاستثمار في الاوراق المالية هي الدرجة العالية من الكفاءة والتنظيم قلما تتوفر لأدوات الاستثمار الأخرى فضلا عن خاصية التجانس فاسهم الشركة او سنداتها غالبا ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها وتكاليف المتاجرة بالأوراق المالية تكون منخفضة مقارنة بتكاليف المتاجرة بأدوات الاستثمار الأخرى ومن انواع السهم الممتاز اولاً الاسهم الممتازة ذات الارباح التراكمية ثانياً الاسهم المشاركة (مطر ، ٢٠٠٩ : ٨١).

د- العقار: تحتل المتاجرة بالعقار مركزا مهما في مجال الاستثمار، فيتم الاستثمار فيها بطريقتين الاولى عندما يقوم المستثمر المحلي او الاجنبي بشراء عقار حقيقي مثل المباني او الاراضي اما الثانية غير المباشرة عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري او المشاركة في محفظة مالية لأحدى صناديق الاستثمار العقارية، وتصدر هذه المؤسسات اوراقاً تستخدمها فيما بعد لتمويل المباني او شراء العقارات . ويحظى هذا النوع من الاستثمارات اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين المحليين والاجانب ويتصف الاستثمار في العقار انه يوفر درجة من الامان كون المستثمر في العقار يحوز اصلا حقيقيا له مطلق الحرية في التصرف فيه كما ان حيازة سندات عقارية مضمونة بعقار يهيئ لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند (اسماء وآخرون، ٢٠٠٧ : ٤٢)، ومن مميزاته ايضا انه يوفر درجة من الامان تفوق المحفظة في الاوراق المالية ومن عيوبه انه يفتقر الى عنصر التجانس اذ يلاقي المستثمر مصاعب سواء في عملية التقييم او في حساب معدلات العائد لذا يجب ان يكون المستثمر متخصصا وعلى دراية واسعة في المجال الذي يستثمر فيه (خويلدات، ٢٠٠٤ : ١٢)

ثالثاً: السلبيات والايجابيات للاستثمار الاجنبي المباشر:

إن الاستثمار الاجنبي المباشر يوفر العديد من السلبيات والايجابيات يمكن حصرها بما يأتي:

١-الايجابيات

أ- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي في دفع عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق جلب الاصول المادية وغير المادية والمتمثلة في راس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا يتم عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

ب- رفع كفاءة أداء الشركات المحلية وهذا يتم عن طريق العلاقة المباشرة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية اذ تكون علاقة خلفية وتتمثل في وظيفة الانتاج او التمويل في زيادة الطاقة الانتاجية او علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق (فاروق، ٢٠٠٩ : ١٤).

ج- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر افضل طريقة للدول المضيفة ومنها النامية للجوء للاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة في القطاع الصناعي من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقت الانتاجية غير المستغلة والتالي يوفر مستوى معاشي افضل للبلد المضيف. (ابو قحف، ٢٠٠٣، ٤٨٣).

٢- السلبات

أ - من اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح، وبالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وعليه فالمساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة اساسية ، على حساب الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المحلية .

ب- ان التقنيات المستخدمة في الانتاج عادة غير ملائمة وظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ،ومن ثم فهي لا تحقق بعض ما تهدف اليه التنمية المحلية (احمد، ٢٠١٠ : ١٤٤)

ج- هناك آثار سلبية على الاستثمار المحلي تتمثل في المنافسة التي تحصل بين الشركات المحلية والاجنبية على مصادر التمويل المحلية، فضلا عما قد يسببه التفوق التكنولوجي للاستثمارات الاجنبية من منافسة غير متكافئة مع الاستثمارات المحلية ومن ثم ازاحة تلك الشركات المحلية التي لا تستطيع الصمود وبالتالي انخفاض الاستثمار المحلي (حسين، ٢٠١٢ : ٦٧-٦٨).

رابعا: مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر:

وهناك العديد من مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تمثيلها بما يأتي:

١ - مؤشرات امكانات القطر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :- يقيس هذا المؤشر قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال (١٣) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ،انتشار خطوط الهاتف النقال ...الخ. (بعداش، ٢٠٠٨ : ٧٤)، ويعد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي المباشر وان ارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف اي ان العلاقة طردية ما بين حجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم التدفقات الواردة .(غريب، ٢٠١٢ : ١٠٢)

٢- مؤشر التضخم:- التضخم هو الارتفاع الحاصل في الاسعار ولفترة زمنية معينة وتوجد عدة طرق لقياس مؤشر التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المنتج ومخفض الناتج القومي الاجمالي ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الارباح ، ومن ثم حركة رأس المال وتؤثر في تكاليف الانتاج التي تعنى بها الشركات متعددة الجنسيات ، وارتفاع التضخم يؤدي الى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز ١٠% او ٣٠% او ١٠٠% سنوياً تشوه النمط الاستثماري ويدخل الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة الخطر ويعد التضخم مؤشراً على ضعف الاقتصاد القومي وهناك علاقة سببية بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم اي ان معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الاجنبي المباشر (عمر، ٢٠٠٧: ١٣٧-١٣٨)

٣- مؤشر المخاطر الاقتصادية:- وهو مؤشر لقياس المخاطر الاقتصادية وبشكل نسبة ٢٥% من المؤشر الاجمالي (المؤشر المركب للمخاطر القطرية) ويتكون من خمس متغيرات ، تشمل رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ب ١٥ نقطة ، ورصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم ، معدل النمو الحقيقي ، وتمنح كل منها ١٠ نقاط، فضلاً عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٥) نقاط وكلما ارتفع قيمة المؤشر كلما انخفضت درجة المخاطر ، فاذا كانت قيمته محصورة ما بين (٠-٥٠) نقطة فان ذلك يدل على درجة مخاطر مرتفعة جداً ، اما اذا كانت محصورة ما بين (٨٠-١٠٠) نقطة فان ذلك يدل على درجة مخاطر منخفضة جداً. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ٢٠٠١: ١٢٦-١٢٩)

٤- مؤشر الحرية الاقتصادية:- يقصد بمؤشر الحرية الاقتصادية على انه وسيلة لقياس درجة التدخل والهيمنة للحكومة على القطاع العام وتأثير ذلك على كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسيات واداء الاعمال وعلاقاتها الخارجية، بمعنى آخر الحرية الاقتصادية تعني حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والابداع ومدى تدخل الحكومة في عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية الى عشرة عوامل (يدخل بها ٥٠ متغيراً) تشمل السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية) ، تدفق الاستثمار الاجنبي الخاص والاستثمارات الاجنبية المباشرة ... الخ وان التعرف على هذا المؤشر يع د مهم من اجل معرفة مناخ الاستثمار و المعوقات الادارية والبيروقراطية ومدى سيادة القانون لتكوين انطباع ايجابي عن القطر الذي يدعم عمليات الترويج لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : ٢٠٠٤، ١٠)

٥- مؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر : ان زيادة انسياب رؤوس الاموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية ، أي يقدم إضافة الى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة ، و تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل . فمن المتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إلى الاستثمار المحلي (إضافة إلى التكوين الرأسمالي) ولا سيما إذا توجه الى القطاعات الرئيسية ذات المستوى التكنولوجي العالي ، وبدلاً للاستثمار المحلي إذا تنافس مباشرة مع الشركات المحلية ، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير يرتبط عموماً بعلاقة طردية مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الجبوري، ٢٠٠٨: ٢١٤-٢١٥)

مما سبق ذكره كان اطاراً نظرياً للاستثمار الاجنبي المباشر واستكم الألبحث لا بد من التعرف على مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في القيمة المضافة اذ شهد الاقتصاد التركي سلسلة من التحولات الرئيسية بسبب النمو السريع في حركة التصنيع منذ تأسيس هيئة التخطيط الاقتصادي للحكومة في اوائل الستينات، وقد بنيت استراتيجية التنمية الاقتصادية في تركيا على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الاولى مع اعتبار ان القطاع الزراعي عاملاً ساندًا. ويحتل القطاع الصناعي أهمية كبيرة باعتبار ان التصنيع هو الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن ذلك يعمل على امتصاص البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الزراعي في بداية عملية التنمية. وان الصناعة التركية قديمة، وترجع بداياتها الى القرن السابع عشر ، وكان الاقبال في اوربا كبيراً على منتجات الحرفيين الاتراك، وقد كان هناك معامل تمويلها البنوك الأجنبية . ومن الامثلة على هذه الصناعات التحويلية ، صناعة التعدين ، صناعة الغزل والنسيج (الطويل، ٢٠٠٨: ٨٩-٩١)، وفي العام ١٩٨٢ بعد تنحية الحكم العسكري دخلت تركيا مرحلة اقتصادية وسياسية جديدة ركزت فيها الدولة على الصادرات وازالة القيود على الواردات وفتح الباب للاستثمار الاجنبي المباشر وعملت الحكومة على خصخصة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص . عانت البلاد عام (١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠١) ازمت اقتصادية حادة ادت الى انهيار الليرة التركية الى ادنى مستوياتها وارتفاع معدلات التضخم وساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، وتم تخفيض نسبة التضخم من ١٥٠ % في عام ١٩٩٥، ١٩٩٤ الى ٩,٤ % في عام ٢٠٠٤ وتحسن الاقتصاد ونمت ثقة المستثمرين وزاد الامل بدخول الاتحاد الاوربي بعد حصولها على صفة دولة مرشحة للانضمام عام ١٩٩٩ ، حيث ارتفع الناتج القومي بالنسبة للفرد ٤١٧٢

دولار امريكي ٢٠٠٤، الى ١٠,١٠٦ عام ٢٠١٠، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٧٣٥,٢٦٤ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٠. (الموسوعة الحرة، ٢٠١٤، ١٠)

جدول (١) اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية لتركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	مؤشر امكانات جذب الاستثمار = النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (سنوياً %)	مؤشر التضخم = التضخم ، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)	مؤشر المخاطر الاقتصادية=إجمالي الانفاق الوطني (%GDP)	مؤشر الحرية الاقتصادية= التجارة (الناتج المحلي الاجمالي)	مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر= صافي التدفقات من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٠	17.31977	-4.65464	110.173	106.765	17.089	0.02617
١٩٨١	19.72441	2.45078	36.575	104.668	21.142	0.13373
١٩٨٢	20.29616	1.17418	30.838	103.152	26.88	0.08521
١٩٨٣	19.50956	2.5746	31.404	104.085	29.031	0.07458
١٩٨٤	18.47339	4.34984	48.378	104.067	35.28	0.18837
١٩٨٥	18.78157	2.03712	44.96	103.106	34.827	0.14724
١٩٨٦	22.87411	4.86092	34.619	102.79	29.414	0.16506
١٩٨٧	22.64261	7.38572	38.846	102.177	33.338	0.13192
١٩٨٨	23.73537	0.44154	73.667	98.899	36.206	0.38964
١٩٨٩	23.84067	-1.48667	63.273	101.578	33.983	0.6188
١٩٩٠	22.73262	7.38657	60.313	104.213	30.942	0.45395
١٩٩١	22.98182	-0.96104	65.969	102.794	30.476	0.53628
١٩٩٢	22.47393	3.33455	70.073	102.953	31.737	0.5305
١٩٩٣	21.69842	5.9469	66.097	105.67	33.017	0.35251
١٩٩٤	22.86617	-6.15797	106.263	99.022	41.745	0.46522
١٩٩٥	23.42344	6.20287	88.108	104.459	44.242	0.52217
١٩٩٦	21.81877	5.71741	80.347	106.284	49.369	0.39785
١٩٩٧	22.31788	5.92065	85.733	105.807	54.97	0.42405
١٩٩٨	26.04229	0.74661	84.641	98.843	41.517	0.34907
١٩٩٩	24.05871	-4.81784	64.867	99.846	38.725	0.31351

0.36839	43.192	102.996	54.915	5.20142	22.50347	٢٠٠٠
1.71016	50.756	95.874	54.4	-7.05951	21.46899	٢٠٠١
0.46531	٥٧48.8	98.365	44.964	4.65846	20.2481	٢٠٠٢
0.56171	47.032	101.043	25.296	3.803	20.34795	٢٠٠٣
0.71016	49.737	102.634	10.584	7.87831	20.02491	٢٠٠٤
2.0769	47.206	103.496	10.138	6.96558	19.92523	٢٠٠٥
3.80203	50.25	104.911	10.511	5.51767	19.81874	٢٠٠٦
3.40676	49.807	105.161	8.756	3.35801	19.13173	٢٠٠٧
2.7056	52.248	104.433	10.444	-0.58145	18.30763	٢٠٠٨
1.40964	47.738	101.105	6.251	-5.99826	17.20482	٢٠٠٩
1.23587	47.968	105.551	8.566	7.80044	17.90731	٢٠١٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1. WWW.globlizationkofethz.ch European science foundation
2. www.data.albanka world Development Indictors 2007

ولغرض التعرف على اداء القطاع الصناعي للاقتصاد التركي ، فقد تم اخذ متغير القيمة المضافة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي كمؤشرات للمتغير المعتمد في الاطار العملي ، لما فيه من اهمية في اعطاء صورة لمقدار نجاح او فشل هذا القطاع وقياس درجة اهميته في الاقتصاد القومي التركي . ان القطاع الصناعي يعد مصدرا هاما للدخل ، يمكن التعرف عليه عن طريق متغير نسبة القيمة المضافة الصناعية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للأعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٢) على التوالي تراوحت ما بين ٢٠,٢ - ١٧,٣ واستمرت هذه النسبة متقاربة حتى العام ١٩٨٤ وارتفعت في العام ١٩٨٥ الى ٢٢,٨ بسبب انتهاء الحكم العسكري في تركيا وتشجيع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر فضلا عن الانفتاح الاقتصادي، اما في الاعوام ما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٧ فقد تراوحت ما بين (٢٢,٨) في العام ١٩٨٦ الى ٢٦,٤ في العام ١٩٩٧، اما في الاعوام ما بين ١٩٩٨ الى العام ٢٠١٠ فقد تراوحت ما بين ٢٤,٠٥ في عام ١٩٨٦ الى ١٧,٩٠ في العام ٢٠١٠ اي كانت النسبة متجهة الى الانخفاض في تلك الاعوام بسبب الازمات الاقتصادية المتلاحقة والتي ادت الى انهيار في العملة المحلية وارتفاع في مستوى التضخم في هذه الفترة.

المبحث الثاني

الاطار العملي لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القيمة المضافة للقطاع

الصناعي

للاقتصاد التركي

للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)

يعرف النموذج القياسي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها وقد يكون الهدف من منه تقدير قيم عديدة لم علامات العلاقات بين المتغيرات بغية التنبؤ أو تقييم سياسة اقتصادية معينة وأن توصيف النموذج يعد من المراحل المهمة في بناء النموذج واصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها ويتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية اداة في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كما يتم الاعتماد على النموذج الرياضي لدراسة ظاهرة معينة بصورة تطبيقية (بخيت ، ٢٠٠٢ : ١٩-٢٤)

تم اختيار تركيا حالة دراسية كونها تتدرج ضمن الاقطار المتوسطة الدخل حسب تصنيفات البنك الدولي اذ تم اعتماد سلسلة زمنية امدها ثلاثون سنة بدا من ١٩٨٠ وانتهاء بسنة ٢٠١٠ واعتمد الباحث نموذجاً قياسيً بالاستناد الى اداء القطاع الرئيس لتركيا هو القطاع الصناعي ،معبراً عنه بالقيمة المضافة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي متغيراً تابعاً، في حين المتغير التفسير ي التجميعي هو الاستثمار الاجنبي المباشر و اعتمد الانموذج بيانات المتغير جاهزا من موقع المنظمة آنفة الذكر ، كما تم تحليل البيانات وفق اسلوب تحليل الانحدار الخطي لمشاهدات السلسلة الزمنية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٠ عن طريق ٣٠ مشاهدة .

تقدير وتحليل النموذج القياسي

للاوصول إلى تقدير اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القيمة المضافة للقطاع الرئيسي للاقتصاد التركي، تم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد وفق الصيغة الخطية، وذلك لأنها أعطت أفضل نتائج للتقدير القياسي، وعليه تم اختيارها، وكما يأتي:

النموذج الاول:

القطاع الصناعي

$$Y1 = 67.66 + 0.745X6 - 0.70X5 - 0.427X4 + 0.066X3 + 0.333X2 \dots (1)$$

$$t = (2.035) \quad (-2.035) \quad (-3.056) \quad (5.699) \quad (2.353)$$

$$R^2 = 71.0\% \quad R^2 = 62.5\%$$

$$F = 8.339 \quad D.W = 1.901$$

$$Vif = 1.433x2 \quad 1.774 x3 \quad 1.374 x4 \quad 1.747x5 \quad 2.434x6$$

: مؤشر امكانيات جذب الاستثمار = النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي X2 الاجمالي (%) .

: التضخم = الاسعار التي يدفعها المستهلك سنوياً X3 .

: مؤشر المخاطر الاقتصادية = اجمالي الانفاق الوطني (الناتج المحلي الاجمالي X4 .

: مؤشر الحرية الاقتصادية = التجارة (الناتج المحلي الاجمالي X5 .

: مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر = صافي التدفقات من الناتج المحلي الاجمالي X6 .

وللتأكد من دقة النموذج، تم إجراء عدة اختبارات وبمستوى معنوية (0,05)، وقد اجتاز

النموذج المقدر (١) الاختبارات الإحصائية، إذ كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية

وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تعني وجود علاقة معنوية بين المتغير

التابع والمتغير المستقل وهذا يدل على معنوية المتغيرات التوضيحية، كما تم إجراء الاختبار

(VIF) واتضح أن النموذج قد اجتاز هذا الاختبار كون أن قيمة (VIF) محصورة بين (٠-١٠) ،

فضلاً أن قيمة f المحتسبة (٨,٣٣٩) وهي قيمة معنوية لأنها اكبر من قيمة f الجدولية والبالغة

٤.١٧٠٩ وهذا يدل على معنوية النموذج القياسي، بينما بلغت احصاء اختبار D.W ١,٩٠١

وبمقارنتها مع الحد الاعلى والادنى (du,dL) على التوالي يلاحظ وقوعها ضمن منطقة القرار

المحسوم، اما معامل التحديد (R) فقد بلغ ٧١,٠ وهذا يعني ان ٧١,٠ من الاختلافات الحاصلة

في القيمة المضافة في القطاع الصناعي يفسرها الاستثمار الاجنبي المباشر والباقي يعود الى

متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او انها غير داخلية في النموذج اسرأا.

١ ومن استعراض النموذج المقدر (y1) تشير النتائج الى العلاقة المعنوية الطردية مع مؤشر

امكانيات جذب الاستثمار (x2) اذ بلغ مرونة المتغير (٠,٣٣٣) وهذه القيمة تعني ان زيادة

مؤشر امكانيات جذب الاستثمار بنسبة ١% تؤدي الى رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي

الى ٠,٣٣٣

- ٢- وبين الانموذج المقدر ($y1$) علاقة غير ايجابية مع مؤشر التضخم، اذ بلغت مرونة المتغير المذكور ٠.٠٦٦ وهذه القيمة تعني ان زيادة مؤشر التضخم بنسبة ١% يؤدي الى خفض القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة ٠.٠٦٦.
- ٣- بينما اثبت الانموذج المقدر ($y1$) وبالعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر المخاطر الاقتصادية ($x4$) اذ بلغت مرونة المتغير ٠.٤٢٧ وهذه القيمة تدل على ان زيادة مؤشر المخاطر الاقتصادية بنسبة ١% تؤدي الى رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة ٠.٤٢٧.
- ٤- وثبت من الانموذج المقدر ($y1$)، العلاقة الطردية مع مؤشر الحرية الاقتصادية حيث بلغت مرونة المتغير المذكور ٠.٧٠ وهذه القيمة تدل على ان زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بنسبة ١% يؤدي الى رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة ٠.٧٠.
- ٥- كما اوضح الانموذج المقدر ($y1$) معنوية قيمة المتغير وبالعلاقة طردية مع مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر ($x6$) اذ بلغت مرونة المتغير ٠.٧٤٥ وهذه القيمة تشير الى ان زيادة مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة ١% تؤدي الى رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي الى ٠.٧٤٥.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات:

- ١- اشارت نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الى معنوية قيم م تغير القطاع الصناعي وبالعلاقة طردية مع جميع مؤشرات الاستثمار الاجنبي في البلد عينة الدراسة (تركيا) ولجميع السنوات باستثناء علاقته مع مؤشر التضخم والتي كانت غير ايجابية مما يعني ان القيمة المضافة في القطاع الصناعي سترتفع في البلد عينة الدراسة كلما كانت قيم ال مؤشرات مرتفعة ونستنتي من ذلك مؤشر التضخم والتي كانت مرونته منخفضة الامر الذي يعني انخفاض للقيمة المضافة في القطاع الصناعي وهذا يمكن تفسيره لان التضخم يشكل عائقا اساسيا امام تقدم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي.
- ٢- تبين من نتائج التحليل الاحصائي ان مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر كانت ذات تأثير معنوي في القطاع الصناعي للبلد عينة الدراسة وذلك لكون قيمة F المحسوبة كانت اكبر من قيمتها الجدولية . كما ان الكثير من الاختلافات الحاصلة في القطاع الصناعي تفسرها مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما دلت عليه قيمة معامل التحديد R^2

ثانيا: المقترحات:

- ١- ضرورة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي عن طريق توفير الظروف المناسبة لجذب الاستثمار والمخاطرة في هذا الجانب تجلب المزيد من الربح بالإضافة الى الحرية الاقتصادية وزيادة التدفقات الاستثمارية من خلال الاهتمام بمؤشر الاستثمار وتوفير بيئة مستقرة لمعالجة التضخم.
- ٢- يقترح الباحث اجراء دراسات حول اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، لسنوات مستقبلية لدولة تركيا.

المصادر

أ-المجلات والدوريات -

- ١- سلمان احمد ها دي ،الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على الميزان التجاري الصيني،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة- العدد الحادي والعشرون ،٢٠٠٩.
- ٢- احمد موفق، خضير حلا سامي، مجلة الادارة والاقتصاد العدد الثمانون ، الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)، جامعة الموصل، ٢٠١٠.
- ٣- السالم رجاء عبدالله عيسى ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المب اشرف في المملكة العربية السعودية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٣ ،العدد ٣، ٢٠١١.
- ٤- عمر، دنيا احمد، اثر الصادرات في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة، تنمية الراشدين العدد ٨٦، ٢٠٠٧.
- ٥- جولرياح،العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها، مجلة ا لباحث العدد ١٠ جامعة قاصدي مرياح، الجزائر ٢٠١٠ .
- ٦- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠١.
- ٧- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٤.

ب-الرسائل والاطاريح

- ١- اسماء برور ، سفيان معيزي، سامي هباش ، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار في البلدان النامية - حالة الجزائر جامعة ٨ مايو كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر. ٢٠٠٧.
- ٢- بعداش، عبد الكريم، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد الجزائري خلال (١٩٩٦-٢٠٠٥) اطروحة دكتوراه، ٢٠٠٨.

- ٣- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
 - ٤- حسين، رجب حامد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر لتطوير الاقتصاد العراقي (١٩٩٥- ٢٠٠٧) رسالة ماجستير، بغداد، ٢٠١٢.
 - ٥- ياسين، مفهوم الاستثمار جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماجستير ٢٠٠٤.
 - ٦- الخزرجي داوود سلوم عبد الحسين، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي مع اشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.
 - ٧- السعيد أسامة علي كاظم حسين ، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر والأردن) حالة دراسية للمدة من ١٩٩١ - ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧ .
 - ٨- صالح قتيبة محمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني رسالة ماجستير جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .
 - ٩- العيد بيوض محمد ، تقيم اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية ،جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، ٢٠١١ .
 - ١٠- فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر جامعة فرحات عباس - سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر. ٢٠٠٩.
 - ١١- المرتضى شيماء محمد نجيب، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بالتأكيد على دور الخصخصة (دراسة مقارنة) لعينة مختارة ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦.
 - ١٢- نزاري رفيق، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر تونس المغرب رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر - بانتة،الجزائر، ٢٠٠٧.
- د-الكتب**
- ١- ابو قحف عبد السلام ، ٢٠٠٣،اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.

- ٢- ال شبيب دريد كامل، ٢٠٠٩، الاستثمار والتحليل الاستثماري، اليازوري، الطبعة العربية الاولى.
- ٣- بخيت حسين علي، فتح الله سحر، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الكتب بغداد، الطبعة الاولى.
- ٤- مطر، محمد، ٢٠٠٩، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر الطبعة الخامسة.
- ٥- العبيدي فاضل محمد ٢٠١٢، البيئة الاستثمارية مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
- ٦- الطويل رواء زكي يونس يحيى، ٢٠٠٨، اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي، دار ابن الاثير، الموصل، الطبعة الاولى.

د-مواقع الانترنت العلمية

www.ar.wikipedia.org/الاقتصاد التركي، -الموسوعة الحرة

٢٠١٤،

-officail publications

١ European science foundation
WWW.globlizationkofethz.ch
٢ world Development Indictors 2007
www.data.albanka .